

Distr.: General
14 November 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المؤقت للأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - أخيراً تُوجت بالنجاح الجهود التي لا تكل التي بذلها ميسّر عملية السلام في بوروندي، الرئيس السابق نيلسون مانديلا وزعماء المنطقة، إذ أسفرت عن إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات قاعدة وعريضة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر وكانت إعلاناً لبدء مرحلة جديدة وواعدة في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في بوروندي. وشهد هذه المناسبة رؤساء جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وملاوي ونيجيريا ونائباً رئيسي جنوب أفريقيا وأوغندا، والأمين العام للأمم المتحدة، إلى جانب ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٢ - ولئن كان السيد مانديلا قد أعلن أن دوره كميسّر قد انتهى فإنه سيواصل القيام بدور الضامن أدبيا لاتفاق أروشا بشأن السلم والمصالحة في بوروندي كما أنه سيوفد مَنْ يمثله في لجنة رصد التنفيذ. وأكد السيد مانديلا أن المسؤولية عن كفالة التنفيذ الكامل والسريع للأحكام المتبقية من اتفاق أروشا تقع على كاهل لجنة رصد التنفيذ التي ترأسها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ووافقت لجنة رصد التنفيذ على عقد دورتها العادية السادسة في بجمبورا، وهي أول دورة على الإطلاق تعقد في بوروندي، وذلك قبل نهاية السنة. وهذا قرار جدير بالترحيب سيؤثر إيجاباً في الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق أروشا.

٣ - وفي رسالتي المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1096)، أبلغت مجلس الأمن أن اتفاق أروشا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ قد أناط بالأمم المتحدة دوراً هاماً وخاصاً هو رئاسة لجنة رصد التنفيذ. وتشمل المسؤوليات المنوطة بتلك اللجنة مهمة متابعة تنفيذ الاتفاق ورصده والإشراف عليه وتنسيقه. وكنت أأمل أن أقدم إلى مجلس الأمن بعد

ذلك بفترة قصيرة اقترحا بتوسيع نطاق ولاية الأمم المتحدة في بوروندي، وأن أُنسب الكيفية التي يمكن بها تعزيز وجود الأمم المتحدة في هذا البلد من أجل إنجاز المهام الموكلة إليه.

٤ - بيد أن على الرغم من أن الاتفاق تضمن مجموعة شاملة من التدابير الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في بوروندي، فإن الجهود الرامية إلى تنفيذه تعثرت بسبب عدم الاتفاق في مجالين حاسمين هما: القيادة الانتقالية ووقف أعمال القتال/وقف إطلاق النار، ذلك لأن الجماعتين المسلحتين، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، لم تكونا طرفا في عملية السلام في أروشا. وبوجه خاص، حال اشتداد القتال منذ توقيع الاتفاق دون إنجاز العديد من مهام المرحلة الانتقالية، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم، فضلاً عن إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية. وأدى ذلك أيضاً إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد حيث يعاني السكان بالفعل من تفشي وباء الملاريا وانتشار حالات سوء التغذية والجوع.

٥ - وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/6)، أكد مجلس الأمن أهمية دور لجنة رصد التنفيذ في دفع عملية السلام قدماً، وشجعي المجلس في بيانه المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/PRST/2001/17) على مواصلة إشراك الجماعات المسلحة في الجهود المنسقة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع والإسهام في ذلك. وإذ أكد المجلس اعتزامه مواصلة متابعة التطورات في بوروندي عن كثب، بما في ذلك من خلال الإفادات التي تقدمها الأمانة العامة بانتظام، أعرب عن استعداده للنظر، على ضوء التقدم المحرز بشأن المسائل المعلقة، في تقديم أي مساهمات أخرى في عملية السلام وتنفيذ اتفاق أروشا.

٦ - والهدف من هذا التقرير هو تقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الرئيسية في بوروندي والمتعلقة بها ومعالجة بعض المسائل المتعلقة بالولاية المسندة إلى الأمم المتحدة لمواصلة دعم تنفيذ الاتفاق، وما تحتاجه لذلك من موارد. وسيحدد التقرير الخطوط الرئيسية لنطاق وحجم المهام التي ستنشأ عن رئاسة الأمم المتحدة للجنة رصد التنفيذ، خصوصاً وأنه قد تم الآن إنشاء حكومة انتقالية. بيد أنه يتوقع أن التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار سيستغرق وقتاً أطول. ونتيجة لذلك، فإن الاحتياجات من الموارد التي يمكن تقديرها تقديراً دقيقاً إلى حد ما هي الموارد المرتبطة بلجنة رصد التنفيذ. ونظراً لإنشاء حكومة انتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر وتوقع إعادة لجنة رصد التنفيذ إلى بوروندي، يلزم في المقام الأول تحقيق التكامل بين مختلف الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي تدعم عملية السلام وزيادة تركيز نشاطها وتعزيزها.

ثانيا - لجنة رصد التنفيذ

٧ - يعلم مجلس الأمن أنني قمت ببناء على طلب الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا وبالتشاور مع الميسر بتعيين ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. السيد برهانو دينكا، رئيسا للجنة رصد التنفيذ. وفيما يلي بيان ولاية لجنة رصد التنفيذ، كما ينص عليها البروتوكول الخامس لاتفاق أروشا:

(أ) متابعة تنفيذ جميع أحكام الاتفاق ورصده والإشراف عليه وتنسيقه وكفالة فعاليته؛

(ب) كفالة التقيد بالجدول الزمني للتنفيذ؛

(ج) كفالة التفسير الدقيق لأحكام الاتفاق؛

(د) التوفيق بين وجهات النظر؛

(هـ) التحكيم في أي نزاع قد ينشأ بين الأطراف الموقعة والبت فيه؛

(و) إسداء التوجيه إلى جميع اللجان واللجان الفرعية المنشأة بموجب كل بروتوكول من البروتوكولات لغرض تنفيذ الاتفاق وتنسيق أنشطتها: اللجنة التقنية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء قوة دفاع وطني؛ واللجنة التقنية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء السلطة الوطنية؛ ولجنة وقف إطلاق النار؛ ولجنة إعادة الإدماج؛ واللجنة الوطنية لإعادة تأهيل "المنكوبين"؛

(ز) مساعدة ودعم الحكومة الانتقالية في تعبئة الموارد المالية والمادية والتقنية والبشرية اللازمة لتنفيذ الاتفاق؛

(ح) البت في قبول الأطراف المشاركة الجديدة وفقا للمادة ١٤ من البروتوكول الثاني للاتفاق؛

(ط) الاضطلاع بأية مهمة أخرى تكلف بها اللجنة بموجب الاتفاق.

٨ - وتقوم اللجنة أيضا بدور آلية ضمان الامتثال لاتفاق أروشا. وبناء على ذلك، ستقوم اللجنة ورئيسها بالرصد الدقيق لتنفيذ الشروط التي قبلها الرئيس يبير بيويا (الفقرة ١٦ أدناه). وعلاوة على ذلك، طُلب إلى رئيس اللجنة واثنين من ممثلي الميسر (القاضي مارك بوماني والأستاذ نيكولاس هيسوم) مساعدة الرئيس بيويا والأطراف الأخرى في التوصل إلى اتفاق ودي وعاجل على توزيع المناصب الوزارية وتوزيع الوزارات، إذا ما نشأت خلافات بين الموقعين.

٩ - وتتألف لجنة رصد التنفيذ من ٢٩ ممثلاً: ١٩ ممثلاً من الأطراف البوروندية الموقعة على الاتفاق؛ و ٦ أطراف من المجتمع المدني البوروندي؛ وممثل لكل من الأمم المتحدة (الرئيس)، ومجتمع المانحين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمبادرة الإقليمية بشأن بوروندي. ويشترك في اللجنة ممثل للميسر بصفة مراقب.

١٠ - وتتخذ لجنة رصد التنفيذ بجمبورا قاعدة لها. وفي أثناء هذه الفترة، تعقد اللجنة اجتماعاتها في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، إلى أن تتهيأ الأحوال اللازمة، لا سيما الأحوال الأمنية، في بوروندي. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ كما عقدت أربع دورات أخرى في آذار/مارس، والفترة أيار/مايو - حزيران/يونيه، وآب/أغسطس، وتشرين الأول/أكتوبر، جميعها في أروشا.

١١ - وخلال هذه الدورات، نظرت لجنة رصد التنفيذ في عدد من المسائل الهامة التي لا يتوقف حلها على وجود اتفاق مسبق على القيادة الانتقالية أو وقف أعمال القتال/وقف إطلاق النار. وتعمل اللجنة أيضاً على تهيئة المجال للتنفيذ الكامل للاتفاق بعد حل المشاكل المتعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة بتكوينها الشامل للجميع وحاجة أعضائها إلى العمل معاً بشأن مجموعة واسعة النطاق من المسائل والمهام، تساعد في بناء الثقة بين الأطراف البورونديين وعلى استدامة الروح الإيجابية للاتفاق.

١٢ - ووفقاً للاتفاق، دعت لجنة رصد التنفيذ حكومة بوروندي إلى أن تشكل على وجه الاستعجال لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في مسألة السجناء السياسيين وأحوال السجون في بوروندي. وستألف اللجنة من اثني عشر عضواً، منهم ثمانية خبراء قانونيين بورونديين ترشحهم حكومة بوروندي بالتشاور مع لجنة رصد التنفيذ. وسيكون الأعضاء الأربعة الآخرون خبراء قانونيين دوليين توفرهم الأمم المتحدة. وستبدأ اللجنة أعمالها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأعطيت لها مهلة مدتها ثلاثة أشهر لإنجاز التحقيق والتقدم بتوصيات.

١٣ - ونظرت لجنة رصد التنفيذ أيضاً في قيام الحكومة والجمعية الوطنية بصوغ تشريعات بشأن الحصانة المؤقتة فيما يتعلق بالجرائم ذات الدافع السياسي، وإبطال أحكام القانون التي تعوق الحرية السياسية، والأعمال التحضيرية اللازمة للعودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماج المشردين داخلياً وتأهيلهم. وعلاوة على ذلك، ناقشت اللجنة الشروط اللازمة لتنصيب حكومة انتقالية والتوقيت الذي ستطلب فيه هذه الحكومة نشر قوة دولية لحفظ السلام من أجل دعم تنفيذ الاتفاق.

١٤ - وكجزء من الأعمال التحضيرية المضطلع بها حتى الآن، يعمل فريقان عاملان تابعان للجنة رصد التنفيذ في جمبورا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وقد كُلف

أحد الفريقين بمحصر التشريعات البوروندية الحالية التي تمنع النشاط السياسي الحر، وكُلف الفريق الآخر بإعداد موجز لاتفاق أروشا وصوغ رسالة مشتركة كي يوزعها على شعب بوروندي كجزء من حملة إعلامية. ويدعم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي عملية السلام أيضاً، بما في ذلك عمل لجنة رصد التنفيذ، عن طريق أنشطته الإعلامية والمساعدة التي يقدمها لتيسير مشاركة المجتمع المدني.

ثالثاً - الترتيبات الانتقالية

١٥ - عقد الميسر اجتماعين هامين في تموز/يوليه ٢٠٠١ بهدف الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مسألة الترتيبات الانتقالية: الأول مع قادة مبادرة السلم الإقليمية في لوساكا في ٨ تموز/يوليه، والثاني مع الموقعين على اتفاق أروشا في جوهانسبرغ بعد ذلك بيومين. وفي الاجتماع الأول، أبلغ الميسر القادة بأنه نظراً لعدم حصول توافق في الآراء فيما بين مجموعة الأطراف العشرة (التوتسي) والموقف الذي اتخذته الجيش، فإنه يرى أن من الحكمة اقتراح أن تقبل المنطقة بالسيد بيير بويويا قائداً انتقالياً للمرحلة الأولى. ووافق القادة على ذلك، ولكنهم أصرّوا على عرض الشروط التي وضعتها الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية أيضاً وكذلك شروط المبادرة الإقليمية وأن يؤكد السيد بويويا قبوله بهذه الشروط في مؤتمر القمة الخامس عشر للمبادرة الإقليمية بشأن بوروندي المقرر عقده في ٢٣ تموز/يوليه، حيث سيُتخذ القرار النهائي.

١٦ - وفيما يلي بيان الشروط الأحد عشر التي وافق عليها السيد بويويا والتي ستراقب تنفيذها لجنة رصد التنفيذ:

- (أ) إشراك ممثلين للأطراف الموقعة في الحكومة؛
- (ب) تنفيذ جميع بنود الاتفاق بصدق ودون تحفظ؛
- (ج) الشروع في أقرب وقت ممكن في إصلاح الجيش وإدماج الجماعات المسلحة فيه؛
- (د) التعاون تعاوناً كاملاً مع ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بإعادة اللاجئين وإعادة توطين المشردين داخلياً؛
- (هـ) توفير الحماية لجميع القادة السياسيين، وبخاصة العائدون من المنفى؛
- (و) الامتناع عن الانتقام من الخصوم السياسيين؛

(ز) إطلاق سراح السجناء السياسيين بناء على توصية لجنة التحقيق المستقلة التي ستُنشأ؛

(ح) الدعوة إلى نشر قوات دولية وإقليمية لغرض صون السلام والأمن، والتعاون معها؛

(ط) الإذن بإنشاء وحدة للحماية الخاصة للقادة السياسيين تتألف من عدد متساوٍ من الجنود/أفراد الشرطة البورونديين وأشخاص تعيّنهم مجموعة السبعة (الهوتو) ومجموعة العشرة (التوتسي)، تعمل تحت قيادتهما المشتركة، وتساعدتها وتدرّبها البلدان التي عرضت أن تسهم بقوات؛

(ي) العمل على تحقيق التمثيل العادل للطوائف البوروندية في جميع الوظائف العامة؛

(ك) التعاون مع لجنة رصد التنفيذ؛

(ل) إيقاف مهام رئيس بوروندي في نهاية فترة الثمانية عشر شهرا.

١٧ - وأعلن الميسّر في نهاية اجتماعه مع الأطراف الموقعة على الاتفاق، المعقود في جوهانسبرغ في ١٠ تموز/يوليه، عن التوصل إلى اتفاق على القيادة الانتقالية. ويقضي الاتفاق بأن يتولى السيد بويويا القيادة في النصف الأول من الفترة الانتقالية، ومدتها ثلاث سنوات، وأن يكون السيد دوميسيان ندايزيبي (الجهة البوروندية من أجل الديمقراطية) نائب الرئيس. ويتسلم السيد ندايزيبي الرئاسة في المرحلة الثانية وتُعيّن مجموعة العشرة نائبا جديدا للرئيس.

١٨ - وأحاط مؤتمر القمة الإقليمي الخامس عشر بشأن مبادرة السلام الإقليمية في بوروندي، الذي عُقد في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، علما بالاقترح المقدم من السيد مانديلا بشأن مسألة القيادة الانتقالية دون مواصلة مناقشة الموضوع مع الموقعين. ويبدو أن ١٤ طرفا من الأطراف البوروندية الموقعة الـ ١٩ وافقت على أن يتولى السيد بويويا قيادة المرحلة الأولى للفترة الانتقالية شرط أن يقبل بالشروط التي قُدّمت إليه في لوساكا. ووقّع السيد بويويا وثيقة وافق بموجبها على الوفاء بجميع الشروط. ووقّع الوثيقة أيضا رئيس المبادرة الإقليمية، الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، والسيد ندايزيبي.

١٩ - ووافق مؤتمر القمة على نشر قوة للحماية في بوروندي في أقرب وقت ممكن، يُشار إليها فيما بعد باسم وحدة الحماية الخاصة. وسيكون نصف أفراد وحدة الحماية الخاصة من قوات الجيش والشرطة الحالية، وتقدم النصف الآخر مجموعة السبعة (الهوتو) من بين السكان المدنيين، والأطراف الموقعة التي لديها عناصر مسلحة (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية

وجبهة التحرير الوطني وحزب تحرير شعب الهوتو)، وأي قطاع آخر من قطاعات المجتمع يتمتع بثقة مجموعة السبعة. ورأى مؤتمر القمة أن تكون وحدة الحماية الخاصة بالحجم والقدرة الكافيين لحماية القادة العائدين من المنفى، بما في ذلك من جيش بوروندي. ووافق المؤتمر أيضا على أن تكون لوحدة الحماية الخاصة قيادة محايدة في المقام الأول، وأن تساعد البلدان الأربعة، جنوب أفريقيا والسنغال وغانا ونيجيريا، التي أبدت الرغبة في المساهمة في القوات التي ستُنشر في بوروندي من أجل كفالة احترام وقف إطلاق النار قبل إنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

٢٠ - وقرر مؤتمر القمة أن يبدأ إصلاح الجيش فورا بعد تنصيب الحكومة الانتقالية، وأن تُسهم البلدان الأربعة المذكورة أعلاه بقوات لا لغرض كفالة احترام وقف إطلاق النار وحسب، بل للإشراف أيضا على عملية دمج الجيش والمساعدة في إنشاء وتدريب وحدة خاصة لحماية المؤسسات يُراعى في تشكيلها التوازن العرقي. وشدد قادة المنطقة على أن القوات التي تسهم بها البلدان الأربعة ستُنشر بالتزامن مع مواصلة الجهود لنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، على النحو المتوخى في اتفاق أروشا.

٢١ - وقرر مؤتمر القمة أيضا أن يجري تنصيب الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وأن يتم ترشيح أعضاء الحكومة وفقا للحصص المتفق عليها للمناصب الوزارية (٦٠ في المائة لمجموعة السبعة و ٤٠ في المائة لمجموعة العشرة)، وأن يتم توزيع المناصب الوزارية عن طريق التفاوض بين الأطراف الموقّعة.

٢٢ - وأوفد الميسرّ اثنين من ممثليه، هما السيد بوماني والسيد هابسوم، إلى نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر للتشاور مع الأمانة العامة ومجلس الأمن. وقد أبلغا المجلس بالتقدّم الحرز في تنفيذ عملية السلام والتمسا تأييده للترتيبات المتعلقة بالتنفيذ التي أُنقذ عليها في مؤتمر القمة الخامس عشر، وبخاصة فيما يتصل بترتيبات القيادة وإنشاء وحدة الحماية الخاصة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2001/26) أكد فيه من جديد تأييده القوي لما يقوم به السيد مانديلا من جهود للتيسير، ولتنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ودعا المجلس أيضا الأطراف البوروندية إلى التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة بشأن إنشاء وحدة للحماية الخاصة يُعهد إليها بمهمة شرطية واحدة فقط هي توفير الأمن الشخصي للسياسيين العائدين من المنفى. وحث المجلس كذلك المجتمع الدولي على تقديم الدعم، على أساس عاجل، لتدريب ونشر وحدة الحماية الخاصة.

٢٣ - ودعا رئيس المبادرة، السيد موسيفيني، مؤتمر القمة السادس عشر لمبادرة السلام الإقليمية إلى الانعقاد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ونظرا للخلاف بين الحكومة

البوروندية ومجموعة السبعة (المؤيدة للهوتو) على عدد من المسائل، بما في ذلك تكوين الحكومة الانتقالية والدستور الانتقالي، إلى جانب تكوين وحجم وحدة الحماية الخاصة، حث مؤتمر القمة الطرفين على تسوية خلافتهما وتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة المقبل المقرر عقده في جنوب أفريقيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٢٤ - وفي بيان صحفي تلاه رئيس مجلس الأمن في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أشار أعضاء المجلس إلى أهمية المرحلة الحالية من عملية السلام في بوروندي وأهابوا بجميع الأطراف أن تعمل سويا بروح تتوخى حلولاً توفيقية لتذليل الصعوبات المتبقية والسير قدماً في عملية السلام. وأعادوا تأكيد تأييدهم القوي لتنصيب الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ودعوا جميع الموقعين على اتفاق أروشا إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الميسر وفريقه ولجنة رصد التنفيذ وأن تقي وفاء تاماً بالالتزامات التي تعهدت بها لكي يتم تهيئة البيئة السياسية والقانونية اللازمة لتيسير عودة القادة السياسيين المنفيين. ودعوا أيضاً الأطراف البوروندية إلى أن تولي الأولوية للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة، بما فيها إنشاء وحدة للحماية الخاصة هدفها على وجه التحديد هو توفير الحماية للقادة السياسيين العائدين، ودعوا الجماعات المسلحة إلى وقف أعمال القتال والشروع في التفاوض على وقف إطلاق النار.

٢٥ - وعُقد مؤتمر القمة السابع عشر لمبادرة السلام الإقليمية في موعده في ١ تشرين الأول/أكتوبر في بريتوريا. وشهد المؤتمر عدداً من التطورات الإيجابية: ففيما يتعلق بالحكومة الانتقالية، أفاد السيد مانديلا بأن السيد بويويا ومجموعة السبعة اتفقا على إطارها القانوني، وعلى تكوين الوزارة، وهيكल الحكومة، وتكوين مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية الانتقالية. وفيما يتصل بوحدة الحماية الخاصة، عرضت جنوب أفريقيا والسنغال وغانا ونيجيريا توفير الحماية للقادة السياسيين العائدين من المنفى إلى أن يتم تدريب ونشر وحدة جميع أفرادها من البورونديين. ووافقت جنوب أفريقيا على نشر وحدة للحماية في بوروندي بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر، على أن تنضم إليها لاحقاً وحدات من البلدان الثلاثة الأخرى. ووصلت الكتيبة الأولى من قوات جنوب أفريقيا إلى بوجومبورا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

رابعاً - مفاوضات وقف أعمال القتال/وقف إطلاق النار

٢٦ - قام نائب رئيس جنوب أفريقيا، جيكونب زوما، الذي يقدم المساعدة إلى الميسر فيما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى وقف لأعمال القتال/وقف لإطلاق النار، بتقديم إفادة عن جهوده إلى مؤتمر قمة مبادرة السلام الإقليمية في دورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة. وطلب إلى مؤتمر القمة أن يدعو الجماعات المسلحة إلى أن تتفاوض على نحو جدي

وأن تلتقي بقيادتها لتقنعها بضرورة إبرام اتفاق للسلام دون مزيد من الإبطاء. وبعد أن تم التوصل إلى اتفاق على القيادة الانتقالية، أصبح إنهاء الحرب عن طريق التفاوض بين حكومة بوروندي والجماعات المسلحة أولوية من أولويات عملية السلام.

٢٧ - وفي مؤتمر القمة السابع عشر، دعا زعماء المنطقة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطني، اللتين دعيّا إلى حضور الاجتماع، إلى وقف أعمال القتال والشروع في إجراء مفاوضات تفضي إلى وقف إطلاق النار. وأوضح قائد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية لمؤتمر القمة أن جماعته ظلت تؤيد دوماً التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق المفاوضات وأنها تأمل في أن يتسنى لها التفاوض مع الحكومة الانتقالية. وكرر دعوته إلى مواصلة عملية ليرفيل بمشاركة من رئيس الغابون السيد عمر بونغو في جهود التيسير.

٢٨ - ووافق حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطني على التفاوض مع الحكومة الانتقالية إذا قبلت تلك الحكومة المقترحات المتضمنة في الوثيقة الإطارية التي قدمتها قوات التحرير الوطني منذ شهرين ولم تتلق رداً خطياً عليها. وفيما يتعلق بوحدة الحماية الخاصة، أوضح كل من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطني أنه لن توجد لديهما اعتراضات على ذلك ما دامت القوة تقصر عملها على توفير الحماية للقادة العائدين من المنفى. وبالرغم من ذلك الموقف الإيجابي، كثف المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية الهجمات على المدنيين. وفي الأيام التي أعقبت إنشاء الحكومة الانتقالية، قتل أكثر من ٣٠ مدنياً واضطر عشرات التلاميذ إلى الهروب من مدارسهم. ولحسن الحظ عادوا، باستثناء قلة منهم، دون أن يصابوا بأذى.

٢٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، طلب السيد مانديلا إلى الأمم المتحدة أن تقيم اتصالاً مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطني لإشعارهما بالأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لهدف إبرام اتفاق لوقف أعمال القتال/وقف إطلاق النار ولتشجيعهما على الشروع في المفاوضات. وقد أسندت هذه المهمة إلى ممثلي الخاص في بوروندي. وقد قام منذ ذلك الحين بتوسيع نطاق الاتصالات مع الجماعات المسلحة. وفي أيار/مايو الماضي، التقت بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى بالجماعات المسلحة لهذا الغرض نفسه. وفي حين أن الجهود الرامية إلى إنهاء القتال في بوروندي ينبغي أن تستمر، فإنه سيلزم أن يتقيد جميع المتحاربين، كحد أدنى،

بالتزام شامل مؤداه حماية أرواح المدنيين وحماية الوسائل التي تكفل لهم البقاء الاقتصادي في خضم الظروف الصعبة الناجمة عن الحرب. ويوالي منسق الشؤون الإنسانية في بوروندي بذل جهوده مع المتحاربين لكفالة انفتاح السبيل إلى المساعدة الإنسانية دون قيد أمام السكان. وستواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى وقف أعمال القتال وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للصراع.

٣٠ - ويقضي اتفاق أروشا بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بغرض المساعدة على تنفيذ الاتفاق. وقد شرعت الأمانة العامة في التخطيط التحوطي للنشر المحتمل لبعثة لحفظ السلام طبقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بمجرد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين المتحاربين. ولهذا الغرض، انشُد مستشار عسكري إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الكائن في بجمبورا، وهو يواصل عمله بتنسيق وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام.

خامسا - المساعدة الإنسانية والإغاثية

٣١ - فضلا عن الإصابات البشرية الناجمة عن الحرب مباشرة، لا يزال الصراع الذي يعصف ببوروندي منذ أمد طويل يعطل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويتمثل أحد التحديات التي لا تزال تجابه بوروندي في تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز الانتعاش. وقد انخفض كثير من المؤشرات الاجتماعية لهذا البلد إلى أقل من المستوى الذي كان عليه منذ عشرين سنة. فحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي كان متوسطها ٢٤٠ دولارا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، تقدر حاليا بمبلغ ١٢٠ دولارا. ويتجاوز الدين الخارجي بليون دولار (١٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بينما تبلغ نسبة خدمة الديون وحدها ١٢٤ في المائة من القيمة الكلية للصادرات من السلع والخدمات. وفي هذه البيئة الاقتصادية الشديدة التدهور، تندر بشكل متزايد، في كل من القطاعين الخاص والعام، الفرص التي تتيح اكتساب الحد الأدنى من الدخل اللازم لإقامة الأود.

٣٢ - وأثر الدمار الذي أصاب البنية الأساسية الاجتماعية، إلى جانب الافتقار إلى الصيانة، تأثيرا مخربا على عملية توفير الخدمات الاجتماعية، وأدى ذلك إلى تدهور شديد في حالة الصحة الوطنية وتناقص في إمكانية الحصول على المياه النظيفة وتقلص في فرص التعليم. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥٣,٨ سنة في عام ١٩٩٣ إلى ٤٢,٨ سنة في الوقت الراهن؛ وأصبحت نسبة السكان الذين يعيشون دون حد الفقر تبلغ حاليا ٥٨ في المائة، بعد أن كانت ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٣. والمياه الصالحة للشرب غير

متاحة إلا لنسبة ٥٢ في المائة من السكان. وانخفض المعدل الإجمالي لنسبة الملحقين بالمدارس الابتدائية من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٧ في المائة حاليا.

٣٣ - وتزايد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمعدل ضخم: إذ يقدر أن ٢٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية و ٦ في المائة من سكان المناطق الريفية في البلد مصابون بالفيروس، ويتجاوز عدد الذين تبيّنوا بفعل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ١٦٠.٠٠٠. وتشهد وطأة هذا الوضع العام بفعل بقاء عدد يقارب ٩٠٠.٠٠٠ من البورونديين مشردين منذ فترة طويلة، داخليا وخارجيا، ومن جراء حالات الجفاف المتكررة. وقد حدث في عام ٢٠٠٠ نقص جديد في إنتاج القطاع الزراعي، الذي يستوعب ٩٠ في المائة من القوة العاملة وتبلغ حصته في الناتج المحلي الإجمالي ٥٤ في المائة.

٣٤ - وتتسم الحالة الإنسانية حاليا بالهشاشة ومن المرجح بالنظر إلى تزايد أعمال القتال أن تتفاقم. ولا تزال توجد أجزاء من البلد يستحيل أن تصل إليها المساعدة الإنسانية بسبب انعدام الأمن. بيد أن محاصيل الدورة الزراعية لعام ٢٠٠١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ - آب/أغسطس ٢٠٠١) كانت مُرضية، وأمكن ملاحظة حدوث تحسّن ملموس في الحالة التغذوية منذ أيار/مايو ٢٠٠٠، وخلص تقييم مشترك أجراه في حزيران/يونيه ٢٠٠١ خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزاري الزراعة والصحة البورونديتين إلى أن الحالة لا تزال حرجية حيث أن مستويات سوء التغذية تفوق المستويات المسجلة في نفس هذه الفترة من العام الماضي.

٣٥ - ولم تتحقق المخاوف من تجدد تفشي الملاريا على نطاق ضخم في الفترتين حزيران/يونيه - تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر. وكان وباء الملاريا قد تفشى على نحو غير مسبوق في البلد بأكمله (ووصل للمرة الأولى إلى المناطق المرتفعة) فقفزت معدلات الإصابة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بحيث بلغ عدد المرضى الذين سُجلوا في المستشفيات والمراكز الصحية ٧٢٢ ٧١٢ مريضا (مقابل ١٦٢ ٥٩٣ مريضا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وظل عدد مرضى الملاريا يتناقص منذ ذلك الحين إلى أن بلغ ٨٦٩ ١٣٤ مريضا في أيلول/سبتمبر. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، حظرت وزارة الصحة البوروندية الاستمرار في استعمال "الكلوروكوين" كدواء مضاد للإصابة بالملاريا لأنه عديم المفعول.

٣٦ - ويعكف فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي حاليا على إعداد دراسة على النطاق الوطني للأحوال السائدة في الواقع التي يوجد فيها المشردون داخليا لتحديد الاستراتيجيات التي تكفل تحسين المساعدة المقدمة لهم. ويقوم فريق المتابعة التقني في إطار

التشاور وتوفير الحماية للمشردين داخليا بوضع استراتيجيات بشأن كيفية مساعدة المشردين داخليا، وخصوصا في مقاطعة بجمبورا الريفية. وبغية تحسين المتابعة بشأن حالة المشردين داخليا على المستوى المجتمعي، ستُعين نقاط اتصال مجتمعية لتقوم بتوفير هذه المعلومات بصفة منتظمة. ولكفالة توفير المساعدة الإنسانية أيضا للسكان المقيمين في المناطق التي تتعذر أو تنعدم إمكانية الوصول إليها، سيجري تحديد نقاط استراتيجية للتوزيع في كل مجتمع من المجتمعات المحلية. وفي أعقاب المعارك التي وقعت بين الجيش وفصائل المتمردين في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تشرّد عدد من المدنيين يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ شخص.

٣٧ - وهناك حوالي ٣٦٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مخيمات للاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة، عاد منهم إلى الوطن نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص من تلقاء أنفسهم. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من المنظمات غير الحكومية أن تنشئ مراكز عبور للاجئين العائدين في مقاطعات ماكامبا وروبيجي وروتانا. وأوفدت مؤخرا بعثة تقييمية إلى المقاطعات الشمالية لتحديد ما إن كان يمكن بدء برنامج لإعادة إلى الوطن في هذه المناطق أيضا. ووافق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بوروندي على أن يتولى إدارة المكتب المشترك بين الوكالات في روبيجي، الذي كانت تديره سابقا مفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينبغي في الوقت الراهن رصد حالات العودة الطوعية من جمهورية تنزانيا المتحدة وتنسيقها على نحو مُحكم.

٣٨ - وقد دأبت الأمم المتحدة طوال هذه الأزمة التي بلغت سبع سنوات على تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية في بوروندي. وإزاء التفاقم الحالي في الحالة الإنسانية، تضطلع الأمم المتحدة بعدد من المبادرات الجديدة، منها بروتوكول لحماية المشردين داخليا وقّعه منسق الشؤون الإنسانية المقيم ووزير حقوق الإنسان. ويتيح هذا البروتوكول قيام أفرقة مشتركة (الحكومة - مجتمع الأنشطة الإنسانية) بالمتابعة الشاملة للعودة الآمنة للمشردين داخليا واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وفيما يتعلق بما بعد مرحلة الأنشطة الإنسانية، لا تزال الأمم المتحدة أحد مصادر الدعم الرئيسية لبرامج التنمية المجتمعية الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية والمساعدة على إعداد المجتمعات المحلية لاستيعاب العائدين من اللاجئين ومن المشردين داخليا.

٣٩ - وقد تبرعت جهات مانحة عديدة لمشروع المساعدة المجتمعية المباشرة الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يشمل الأنشطة المدرة للدخل، والإنتاج الزراعي، والتعليم، والصحة، والموئل، وبناء القدرات. وهذه الجهود ستستمر (ويلزم أن تستمر) لتكون سندا لاستراتيجية فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى

الحكومة أيضا إعدادا للاضطلاع بمبادرة رئيسية لتعبئة الموارد من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك عن طريق تنظيم اجتماع مشاورات قطاعية في جنيف في أواخر عام ٢٠٠١ في سياق متابعة مؤتمر باريس الذي عقده المانحون في عام ٢٠٠٠ بشأن بوروندي.

سادسا - الآثار الإدارية والمالية

٤٠ - سيتيح الاتفاق بشأن القيادة الانتقالية وإنشاء حكومة انتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إعادة عملية السلام إلى بوروندي. وعندما يحدث ذلك، سينتقل رئيس لجنة رصد التنفيذ إلى بوجومبورا وسينتقل مكان اجتماعات اللجنة أيضا من أروشا إلى تلك المدينة عندما تُتخذ التدابير الأمنية المناسبة لحماية أعضاء اللجنة والزعماء العائدين من المنفى.

٤١ - وستتطلب إعادة لجنة رصد التنفيذ إلى بوروندي أن تعزز الأمم المتحدة، تحت مسؤولية رئيس اللجنة، مختلف المكاتب والكيانات التي أنشأتها في الميدان لدعم عملية السلام في بوروندي. ودعم الأمم المتحدة لعملية السلام يقدم حاليا عن طريق مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في بوجومبورا، والمستشار السامي لدى الميسر في دار السلام. وأنشئ، إضافة إلى ذلك، فريق عمل مشترك معني ببوروندي يتكون من ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وذلك لتحسين التنسيق بين مكاتب الأمانة في المقر وفي الميدان. وترأس إدارة الشؤون السياسية الفريق العامل المشترك هذا.

٤٢ - وجدير بالاشارة، في سياق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى عملية أروشا للسلام، أُنِي عِيْنَتْ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مستشارا ساميا لدى ميسر عملية السلام في بوروندي (انظر S/1998/968). ويواصل المستشار السامي مساعدة الميسر وفريقه في أروشا إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات انتقالية خلال مؤتمر القمة الخامس عشر لمبادرة السلام الإقليمية. وهو يساعد رئيس لجنة رصد التنفيذ في تنظيم وتيسير الاجتماعات.

٤٣ - وعندما خلف السيد مانديلا يوليوس نيريري كيميسر لعملية السلام في بوروندي في العام الماضي، قررت أن أعزز دور الأمم المتحدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فيما يتعلق ببوروندي. وأعلمت رئيس مجلس الأمن آنذاك بقراري تعيين السيد دنكا كيمثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على مستوى الأمين العام المساعد، وتعيينه كيمثلي في

اجتماعات ومداولات عملية أروشا للسلام في بوروندي (انظر S/1999/1296). ومثلما سبق أن ذكرت، عينت فيما بعد السيد دنكا رئيسا للجنة رصد التنفيذ، وذلك بالتشاور مع الميسر.

٤٤ - وأنشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، إثر انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والأحداث المأساوية التي تبعتها في ذلك البلد. وقام المكتب، منذ انشائه بدور نشط وبناء في مساعدة الأطراف في عملية السلام، فيما يتصل ببناء شراكة سياسية داخلية، وفي محادثات أروشا للسلام، وفي توفير المعلومات والتحليل والمشورة لإدارة الشؤون السياسية. ومثلما ذكرت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/1999/1136)، سيتعين على مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حالما يتحقق اتفاق سلام أن يضطلع بمسؤوليات إضافية في مرحلة بناء السلام خلال الفترة التي ستعقب انتهاء الصراع، بغرض المساعدة في ترسيخ السلام والأمن. وسيستدعي ذلك تقديم المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام، وفي إنشاء مؤسسات جديدة، وسيستدعي أيضا تقديم الدعم لمختلف تدابير الإصلاح المتوخاة في الاتفاق.

٤٥ - ومع عودة لجنة رصد التنفيذ إلى بوروندي، يجب تعديل الدور الأساسي الذي يقوم به المكتب وإعادة تركيز أعماله. ونظرا إلى أن الدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في بوروندي نابع أساسا الآن من مسؤولياتها كرئيس للجنة رصد التنفيذ، سوف تعاد هيكلة وتعزيز موظفي المكتب وموارده ليدعم أيضا رئيس اللجنة، بما في ذلك عن طريق تقديم الخدمات إلى اجتماعات اللجنة ومجلسها التنفيذي. ويمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن القيادة الانتقالية والأولوية التي ستعطى إلى الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق النار عبئا إضافيا إلى أعمال اللجنة نفسها.

٤٦ - وسيطلب ذلك زيادة عدد الموظفين وزيادة موارد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لتكون له الخبرة والقدرة اللازمتان لتقديم دعم كاف إلى أعمال اللجنة والأنشطة ذات الصلة في بوروندي وسيجمع حضور الأمم المتحدة السياسي الجديد في بوروندي، تحت إشراف مكتب رئيس اللجنة، بين أنشطة أمانة اللجنة والدور السياسي الذي كان مناطا من قبل بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وسيكون صافي الاحتياجات الإضافية من الموظفين ١٦ وظيفة دولية، بما فيها وظيفة رئيس اللجنة (أمين عام مساعد). وسيلحق بالمكتب أيضا عدد صغير من المستشارين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية لمواصلة التخطيط لامكانية نشر بعثة لحفظ السلام.

٤٧ - وتجتمع لجنة رصد التنفيذ مرة كل شهرين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ومن المتوقع أن تجتمع من جديد، بعد اجتماعها في تشرين الأول/أكتوبر، قبل نهاية هذا العام في بوجمبورا. وتحملت الأمم المتحدة تكلفة عقد الاجتماعات بمعدل حوالي ٢٥ ٠٠٠ دولار لكل دورة. وتبلغ التكلفة المتصلة بأربعة خبراء قانونيين تقدمهم الأمم المتحدة إلى اللجنة المستقلة للتحقيق في مسألة المساجين السياسيين (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) وبأنشطتهم بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤٨ - وفيما يتعلق بتمويل الأنشطة الإنسانية والانمائية، لا زلت أولي أهمية خاصة إلى النداء المشترك بين الوكالات الصادر في عام ٢٠٠١. ورد مجتمع المانحين، الذي لم يتجاوز ٤١ في المائة، لا يكفي إلى حد الآن لتلبية الاحتياجات، حتى مع أخذ محدودية قدرة الاستيعاب بسبب ظروف انعدام الأمن الراهنة، في الاعتبار.

سابعاً - ملاحظات

٤٩ - أمكن، بفضل تفاني السيد مانديلا وجهوده التي لا تكل، تحقيق تقدم واضح في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية للتراع في بوروندي. وكان القرار الذي اتخذته مبادرة السلام الإقليمية بشأن القيادة الانتقالية خطوة حاسمة نحو حل مسألة من أصعب المسائل العالقة التي وقفت في طريق تنفيذ اتفاق أروشا تنفيذاً كاملاً. ومن المشجع أن المفاوضات بين الموقعين البورونديين على المؤسسات الانتقالية تقدمت بسرعة مما سمح بالشروع في المرحلة الانتقالية، مثلما كان مقرراً يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأود في هذا الصدد الاعراب عن تقدير الكبير لحكومة جنوب أفريقيا التي مكنت الحكومة الانتقالية من الشروع في عملها، بإيفاد قوات إلى بوروندي لحماية الزعماء العائدين من المنفى واشتراكهم في المؤسسات الانتقالية. وإني أثني أيضاً على حكومات غانا ونيجيريا والسنغال لالتزامهم بإرسال قوات إلى جانب وحدة الحماية التابعة لجنوب أفريقيا. وستواصل الأمم المتحدة من جانبها دعم ومساعدة عملية السلام عن طريق الاشتراك النشط في رئاسة لجنة رصد التنفيذ.

٥٠ - ويبرز التقدم الذي أحرز بشأن الترتيبات الانتقالية الحادة الملحة إلى وقف الاقتتال ليتسنى تنفيذ اتفاق أروشا تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، تكتسي جهود نائب رئيس جنوب أفريقيا، زوما، والدعم النشط الذي يقدمه رئيس غابون، عمر بونغو، أهمية حيوية. وإني أدعو من جديد الجماعات المسلحة إلى التفاوض لوقف الاقتتال والانضمام إلى عملية السلام. وستواصل الأمم المتحدة جهودها للتسهيل بإبرام اتفاق بوقف القتال، بالتشاور مع الميسر.

٥١ - ومع استمرار التقدم الذي تُحرزه الأطراف البوروندية، سيتعين على المجتمع الدولي زيادة إسهامه لدعم تنفيذ اتفاق أروشا تنفيذًا كاملاً. أما بالنسبة لدور الأمم المتحدة، فإني أعترز أن أقدم إلى مجلس الأمن، بمجرد أن تسمح الحالة بذلك، مقترحا بشأن حضور الأمم المتحدة في بوروندي يعزز مختلف الإسهامات التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدمها إلى عملية السلام.

٥٢ - ويدعو اتفاق أروشا أيضا المجتمع الدولي إلى الإسهام في تعزيز السلام في بوروندي بمساعدة البلد في جهوده الإنسانية والإنمائية وجهود الإعمار. وسيطلب ذلك تعاون منظومة الأمم المتحدة في ذلك البلد تعاوناً وثيقاً مع رئيس لجنة رصد التنفيذ وتنسيق أنشطتها معه.

٥٣ - وفيما يتصل بالجانب الإنمائي، يجري اتخاذ عدد من المبادرات لدعم المؤسسات الانتقالية في إطار برنامج الحكم الجيد. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية توفير التمويل الكامل للأنشطة الإنسانية والإنمائية المتوخاة في النداء المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١. وفي سياق مؤتمر باريس للمانحين المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ونظراً للتقدم المحرز مؤخراً في عملية السلام، أدعو المانحين إلى الاستجابة بسخاء إلى ذلك النداء والوفاء بالتبرعات التي أعلنوها في مؤتمر باريس، لا سيما وقد أقيمت الحكومة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، أود أن أدعو من جديد جميع المعنيين بتيسير أنشطة مقدمي المساعدة الإنسانية، في ظروف آمنة وبدون عراقيل.

٥٤ - وما كان للتقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي أن يتحقق لولا مبادرة وإسهام زعماء المنطقة دون الإقليمية والتفاني والجهود التي لا تكل من طرف اثنين من كبار رجال الدولة في أفريقيا، الفقيه يوليوس نيريري، والسيد مانديلا، وكذلك الدعم السخي والتشجيع الكبير من المجتمع الدولي. ومنذ أن تولى السيد مانديلا المسؤولية الصعبة لميسر عملية السلام في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، حث الأطراف البوروندية، في مهمة يقارب إنجازها المستحيل أحياناً، على وضع مصلحة الشعب البوروندي فوق مصلحة أي طائفة أو حزب، والسعي إلى حل خلافاتهم بالوسائل السلمية والديمقراطية. وقد نجحت جهوده وسنظل دائماً ممتنين له، شاكرين فضله.

٥٥ - وأكد مجلس الأمن في مناسبات عديدة دعمه الشديد لعملية السلام في بوروندي وللجهود التي لا تكل التي يبذلها الميسر والقائمين بمبادرة السلام الإقليمية. وقد أعربت أيضاً عن دعمي وتقديري لتلك الجهود وعن إعجابي بها وأعربت عن إصرار الأمم المتحدة على بذلك قصارها للتوصل إلى تسوية تفاوضية للتزاع في بوروندي. والآثار الإنسانية الخطيرة للتزاع، وآثاره السلبية على منطقة تعاني أصلاً من المشاكل، والخطر المحدق من انفجار العنف العرقي عوامل تحتم كلها على المجتمع الدولي مواصلة الاهتمام ببوروندي على سبيل الأولوية.